

# الفضائح المستمرة

## دمشق رفضت توصلات طهران لمساعدتها في حرب مع تل أبيب

عندها سنبدا نحن وتركيا وقطر بالعمل على التوسط لوقف إطلاق نار، ومن ثم التوصل إلى حل طويل الأجل يشمل البرنامجين النوويين للبلدين. هذا هو أفضل سيناريو، لأن السيناريوات الأخرى سيئة بالنسبة إلينا وإلى المنطقة».

وختم ملاحظته بإعرابه عن أمل دمشق أن «تعترف الولايات المتحدة بجهودنا الدبلوماسية لحل أزمة إقليمية وتعطينا بعض الفضل لأداء دور إيجابي».

كذلك هي الحال في الملف اليمني، وخصوصاً خلال حرب صعدة. وفي الزيارة المذكورة لوحيدي إلى دمشق، حاول الرجل بوضوح وضع العقبات أمام العلاقات السورية - السعودية «لكن ذلك لم يجد»، وواصلت سوريا دعم معركة نظام علي عبد الله صالح ضد المقاتلين الحوثيين.

واختتم التقرير بمجموعة من التحليلات الموجهة إلى وزارة الخارجية الأميركية، تلغت إلى أن سوريا تحاول استعادة استقلاليتها عن إيران فقط منذ فتحت أمامها خيارات دبلوماسية عديدة، كتركيا وفرنسا والولايات المتحدة والسعودية. لذلك، «كلما تحسنت العلاقات الأميركية - السورية، ابتعدت سوريا عن إيران».

وفي نهاية التقرير نصيحة معبرة: «من غير الواقعي توقع انتهاء العلاقات الإيرانية - السورية انتهاءً كاملاً. لكن إن كانت علاقات سوريا مع فرنسا والسعودية وتركيا تثير تشققات بين طرفي محور دمشق - وطهران، فإن تعاوناً أميركياً مع سوريا سيعمق من هذه التشققات».

أو بين حزب الله وإسرائيل. وبحسب التقرير، فإن الزيارات الإيرانية الثلاث هدفت إلى «جمع الحلفاء» لمواجهة احتمال شنّ تل أبيب حرباً على الجمهورية الإسلامية، على قاعدة أن الإيرانيين كانوا واثقين من حصول الضربة الإسرائيلية، وكانوا يفكرون في موعدها. إلا أن الجواب السوري لم يعجب الإيرانيين أبداً، لأنه كان عبارة عن رفض طلب المساعدة من سوريا أو حزب الله أو حركة «حماس» إذا هاجمت إسرائيل إيران، على قاعدة: «أنتم الإيرانيين أقوياء بما يكفي لتحاربوا إسرائيل وحدكم، بينما

### كلما تحسنت العلاقات الأميركية - السورية، ابتعدت سوريا عن إيران

نحن ضعفاء للغاية». وعن النصيحة السورية لإيران، قال مصدر التقرير إن سوريا، إلى جانب تركيا وقطر، تستعد لاشتباك عسكري إسرائيلي - إيراني قريباً. وأضاف «أبلغني مسؤولون عسكريون أنهم رصدوا طائرات إسرائيلية من دون طيار تنجس فوق مواقعنا، وهذا إشارة إلى أن إسرائيل قد تسعى إلى تعطيل محطات الرادار المضادة للطائرات كجزء من خطة لإرسال طائرات حربية في الأجواء السورية أثناء توجيهها إلى إيران».

وتابع المصدر السوري «نتوقع أن نستيقظ ذات صباح في وقت قريب لنعلم أن هجوماً إسرائيلياً على إيران قد وقع. ثم نتوقع الرد الإيراني،



نجاد والشرع في طهران (الرشيف - رويترز)

الدولة المؤخدة القوية. والخلاف الأكبر بين الدولتين عبّر عنه الرفض السوري لـ«توسلات» إيرانية هدفها إقناع سوريا بالانخراط في حرب مع إسرائيل إذا اندلعت مواجهة عسكرية بين الدولة العبرية وإيران،

بحاجة إلى توسيع نفوذها العراقي إلى داخل المربع الشيعي. ومع ذلك، عارض السوريون الرؤية الإيرانية للعراق القائمة على جعله دولة ذات هيمنة شيعية، مؤلفة من مجموعة دويلات صغيرة، وفضلوا خيار

## تجميد أهوال راهي مخلوف: مجد... غير مجد

به مخلوف نفسه على القرار من خلال هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) عندما وصف القرار بأنه «وسام يضعه على صدره»، وأنه لن يتأثر به لأنه لا يملك أي أموال أو استثمارات في الولايات المتحدة «لأن المجنون وحده يستثمر هناك». أما الدعايات على الشركاء التجاريين والماليين لمخلوف، فإن هؤلاء «سيكونون أكثر حذراً». ونقل التقرير أجوبة صحافي استجوب موظفاً سابقاً في «الإمبراطورية المالية لمخلوف». وشدد الموظف السابق على أنه قبل الإجابة عن سؤال «كيف ستأثر أعمال مخلوف بالقرار الأميركي»، علينا معرفة مجموعة من الأمور: هل ستطال العقوبات شركاء مخلوف؟ كيف سيؤثر القرار في المفاوضات الجارية بشأن بيع حصة مخلوف في شركة الاتصالات الخلوية «سيرياتل»؟ في المقابل، فإن شركاء مخلوف في إمبراطورية «شام هولدينغ» لن «يجرؤوا على الانفصال عنه خوفاً من أن ينظر إليهم على أنهم جبناء».

وفي السياق، جاء في التقرير، نقلاً عن مصادر، وصف للقرار بأنه «خطوة رمزية كبيرة ذات تأثيرات ضئيلة»، مشيرة إلى أن الرئيس الأسد أخذ مسافة من قريبه مخلوف الذي نقل جزءاً كبيراً من أمواله إلى دبي. حتى إن مصدراً آخر كشف للأميركيين أن الأسد قد يكون مؤيداً سراً لأي قرار أميركي ضد الفساد، لثقته بأن الفساد ينخر المجتمع والحكومة السوريين، ولأن صدقية الرئيس بين السوريين ضربت بسبب هذا الفساد.

الإلكتروني لـ«سيريانيز» كانت مؤيدة للقرار على اعتبار أنه كان «القصاص العادل لمخلوف بسبب أفعاله وفساده». حتى إن «منظمات حقوق الإنسان السورية وجدت ضرورة في اتخاذ قرارات أميركية قريباً مشابهة بحق عدد آخر» من المسؤولين السوريين. وخلص التقرير إلى أن مخبري السفارة رصدوا ردود فعل تدرج في إحدى الخانتين بحسب ارتباطاتهم بالنظام السوري: أجواء سلبية جداً لدى الشركاء الماليين لمخلوف في أوروبا والولايات المتحدة ممن لا ارتباطات سياسية لديهم، على اعتبار أن القرار، إذا استكمل وأضيف رجال أعمال جدد على اللائحة الأميركية، فإن شركاء مخلوف سيتخلون عنه نهائياً خوفاً على مصالحهم. ورصد التقرير كلاماً لرجال أعمال سوريين أوضحوا لمصادر السفارة الأميركية أن أي عقوبات تتخذ بحق سوريا لا تمس راهي مخلوف ستكون «بلا معنى»، وأن معظم السوريين على دراية بفساد الرجل وأنهم سيفقدون سراً لأي عقوبات تتخذ بحقه. ورغم كل شيء، أكدت مصادر السفارة في دمشق أن النظام روج لتظهير القرار بحق مخلوف على أنه مجرد تصفية حساب لإدارة جورج بوش مع عائلة الأسد، وتخلص إلى أن القرار لن يؤثر على السياسات السورية الإقليمية، وأنه مطلوب من واشنطن القيام بالمزيد من الخطوات لإقناع دمشق بأن واشنطن جدية في الضغط عليها.

وعن التأثيرات المالية التي ستركها القرار على عائلة مخلوف، شدد التقرير على الرد الذي أدلى

”

“

”

“

خصّصت السفارة الأميركية في سوريا برقية دبلوماسية كاملة بتاريخ 28 شباط 2008 لرصد ردود الفعل السورية على قرار الإدارة الأميركية الصادر بتاريخ 21 شباط 2008 القاضي بتجميد أموال رجل الأعمال السوري راهي مخلوف وأصوله، ابن خال الرئيس بشار الأسد.

وكان لافتاً تعليق معديّ تقرير السفارة على

### الأسد أخذ مسافة من قريبه مخلوف الذي نقل جزءاً كبيراً من أمواله إلى دبي

أهمية توقيت قرار تجميد أموال مخلوف، بما أنه أتى بعد أسبوع واحد من اغتيال القيادي في حزب الله عماد مغنية في سوريا، وفي عزّ تعاضل الخلاف السوري مع السعودية والغرب عموماً، وخصوصاً «في ظل نقاذف المسؤولية بين الاستخبارات العسكرية السورية وإدارة الاستخبارات العامة بشأن المسؤولية عن التقصير الذي نتج منه اغتيال مغنية من جهة، بعدما ربطت مصر مشاركتها بالقمة العربية بالسياسة السورية في لبنان» من جهة أخرى. وفي ظل هذه الظروف، «وجدت مصادرنا أن قرار تجميد أصول مخلوف نجح في تصعيد الضغط على النظام السوري».

ورأى التقرير أن صدى القرار كان إيجابياً عند الشق الأكبر من الشارع السوري، لدليل أن 70 في المئة من التعليقات على الخبر الوارد على الموقع

تشير وثيقة طويلة للسفارة الأميركية لدى سوريا، بتاريخ 22 كانون الأول 2009، إلى همّ أميركي رئيسي: العلاقات السورية - الإيرانية. سوريا في طريقها إلى استعادة استقلاليتها عن إيران، بعدما اختارت التبعية لها في فترة العزلة الدولية التي فرضت عليها غداة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. هذا مغزى الكلام. وينطلق التقرير من 3 زيارات، قام بها في غضون 8 أيام 3 مسؤولين إيرانيين إلى دمشق في كانون الأول 2009: مستشار مجلس الأمن القومي سعيد جليلي، ونائب الرئيس محمد جواد محمد زاده، ووزير الدفاع محمد علي وحيدى. ظاهر الزيارات التشديد على متانة التحالف السوري - الإيراني بشأن عدد من الملفات، كحق إيران في تطوير برنامجها النووي، ودعم مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. ويتوقف تقرير السفارة عند رمزية مرافقة رئيس «فيلق القدس» في الحرس الثوري، قاسم سليمانى، لالريجاني، بما أنه «عندما يأتي الرجل إلى دمشق يكون الأمر مهماً». وتنقل السفارة الأميركية عن مصادر سورية قولها إن الخلافات بين إيران وسوريا كبيرة، حتى إن هناك «لعبة توازن قوى» تجري بين طهران ودمشق، لدرجة أن الإيرانيين خائفون من انفصال سوريا عنهم وهم من طلبوا من السوريين استقبال المسؤولين الثلاثة ليطمئنوا إلى أن دمشق لن تتحركهم. وقالت المصادر للسفارة «تأكدوا أن الإيرانيين هم من يحتاج إلى زيارتنا أكثر منا»، مردداً «ما يُسمع هذه الأيام في دمشق عن أن العلاقات السورية - الإيرانية بدأت تعود إلى الحالة الطبيعية بعدما اتّسمت طويلاً بالتبعية السورية لإيران».

«وخلال زيارة وزير الدفاع الإيراني، تذرّ بعض المسؤولين السوريين من أن وحيدى كان متطلباً جداً، ولو حظت علامات الارتباك على المسؤولين الإيرانيين من جزاء عودة الحرارة إلى العلاقات مع السعودية وتعميقها مع تركيا، وبسبب إعراب الولايات المتحدة عن رغبتها في إعادة انخراط سوريا في مسار السلام، وهو ما جعل الإيرانيين يشعرون بالغيرة».

وبحسب التقرير، يكمن سبب ارتباك الإيرانيين في أن الاهتمام الفعلي خلال زيارة وحيدى لدمشق، لم يكن مخصّصاً له، بل لعدد كبير من الزيارات الأجنبية التي كانت دمشق مسرحاً لها، مثل جولة مستشاري الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، جان دافيد لوفيت ونيكولا غاليه، وقائد عسكري تركي كبير.

ومن علامات «الخلاف» السوري - الإيراني، بحسب التقرير، ملفات العراق واليمن واحتمالات الحرب الإيرانية - الإسرائيلية. فقد اقترح جليلي على السوريين ضغطاً مشتركاً إيرانياً - سورياً في انتخابات 7 آذار في العراق لدعم المرشحين الشيعة، والتخلي عن المرشحين السنة العرب والبعثيين السابقين. وجاء جواب السوريين على العرض الإيراني سلبيّاً، انطلاقاً من ضرورة إدماج البعثيين السابقين في النظام السياسي، رغم اعتراف المصادر السورية بأن دمشق